إفراغ ١٣٧ ألف طن من الواردات بموانئ البحر الأحمر

■ ،، الحديدة/سبأ

أفرغت عشرون سفينة وناقلة الأسبوع الماضي في موانئ البحر الأحمر اليمنية " الحديدة، المخا، الصليف " ١٣٧ ألفاً و٩٣١ طناً من مواد البناء والمحروقات والحبوب إلى جانب ألف و ٥٢٢ حاوية وألفين و٨٨٠ مواش.

وذكر تقرير حركة السفن الصادر عن مؤسسة الموانئ، تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه، أن ميناء الحديدة استقبلت ست سفن أفرغت ١٣ ألفاً و ٢١٧ طناً من الخشب، وكذا ٤ آلاف و ٤٠٠ طن أسمنت، إضافة إلى ٥ آلاف و ٢٣٣ طناً من الحديد، وألف و٥٢٢ حاوية بضائع مختلفة.

وحسب التقرير فإن ٨ ناقلات أفرغت في الميناء خلال الفترة نفسها ١٦ ألفاً ٥٠١ طن بترول، و٧ آلاف و٤٤٥ طناً من المازوت، و٣٧ ألفاً و ٣٣ طناً من الديزل، و٣ آلاف و١٠٠ طن جيت.

وأوضح التقرير أن ميناء المخا استقبل أربع ناقلات على متنها ٧ آلاف و٨٣٤ طناً من المازوت، وألفين و ١٦٩ طناً من الديزل، و ٣ آلاف و ٩٠٢ طن من البترول، في حين أفرغت سفينة واحدة ألفين و ٨٨٠ رأساً من الأغنام و الأبقار، مشيرا إلى أن سفينة واحدة أفرغت في ميناء الصليف ٣٦ ألفاً و ٨٠ طناً من الذرة والصويا.

مدير مؤسسة فريدريش الألمانية لـ«الثورة»:

القضية الاقتصادية يجب أن تتصدر أولويات السياسيين في اليمن

كتب/ نورالدين القعاري

■ ،، أكد تم بتشولات مدير مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية أن القضية الاقتصادية لليمن يجب أن تحتل مكانة هامة في الحوار الوطني، مستغرباً من تغييب المسائل الاقتصادية في الحوارات والنقاشات العامة، مشيراً الى ان تحقيق أي نجاح سياسي يعتمد إلى حد كبير على نجاح التنمية الاقتصادية لتأثيراتها المباشرة على التنمية والرفاهية والأمن والاستقرار والاستقلال.

وفي تصريح لـ"الثورة" قال بتشولات: ان هناك الكثير من الأسباب الهامة للتفكير في الأولويات الاقتصادية لليمن وبدون تحسين الاقتصاد اليمني، سيكون من الصعب جدا النجاح في عملية التحول السياسي في اليمن وذلك يحتاج الآن إلى اتخاذ مجموعة من القرارات الحكيمة بشأن الأولويات الاقتصادية.

من جانبه قال الدكتور عامر عبدالحافظ ، أستاذ الاقتصاد في جامعة صنعاء: إن النظرية الاقتصادية ونظرية التنمية البشرية ونظرية التنمية الاقتصادية وبالتحديد نظرية حلقة الفقر المفرغة التي تتميز بالبساطة وقوة الاقناع، مشيراً إلى ان هناك بعداً اقتصادياً اساسياً في الأزمات التي تعاني منها اليمن يغفل عنه الكثير.

انخفاض الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية إلى ٢,١ مليار دولار

■ ،، خاص / الثورة

سجلت الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية خلال الخمسة الأشهر الماضية من العام الجاري ٢٠١٢م انخفاضاً بنسبة ٠,٩٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م .

وقال البنك المركزي اليمني: إن الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية تراجعت بنحو٢١ مليون دولار في الخمسة الأشهر المنصرمة من عام ٢٠١٢م .

ولفت إلى أن الأصول الخارجية للبنوك انخفضت إلى ٢١٥٣ مليون دولار تعادل ٤٦٠ مليار ريال في نهاية مايو ٢٠١٢م مقارنة مع ٢١٧٤ مليون دولار تعادل ٤٦٤ مليار ريال .

وكانت الأصول في نهاية العام الماضي ٢٠١١م نحو ٤٧٧ م نحو ريال تعادل ٢٢٣٣ مليون دولار .

المؤسسة الاقتصادية اليمنية بالحديدة توفر اللحوم بأسعار مخفضة خلال رمضان

■ ،، الثورة/ يحيى كرد

ثمن حسن أحمد هيج، أمين عام المجلس المحلي بمحافظة الحديدة الأدوار الإنسانية الكبيرة التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية اليمنية بالمحافظة من خلال خفض اسعار اللحم البقري والدجاج للمواطن خلال أيام شهر رمضان المبارك، حيث ستبيع الكيلو اللحم البقري بـ ٩٠٠ ريال والدجاج ذات وزن ٨٠٠ جرام بسعر ٤٠٠ ريال ووزن ٩٠٠ جرام بسعر ٤٥٠ ريالاً و١ كيلو جرام بسعر ٥٠٠ريال.

وأكد هيج خلال اجتماعه بإدارة المؤسسة الاقتصادية اليمنية منطقة الحديدة أن النزول الميداني للمؤسسة إلى الأسواق لبيع اللحم البقري والدجاج للمواطن يعد من الخطوات الكبيرة التي تقوم بها المؤسسة لخدمة المواطن في شهر رمضان المبارك.

مشيرا إلى أن حصول المواطن على اللحم بالأسعار المناسبة يعد إنجازاً تقوم بها المؤسسة الاقتصادية لكسر حاجز الاحتكار الذي يقوم به تجار اللحوم والمستوردون للدجاج وتمنح المواطن فرصة الحصول على اللحم بارخص التكاليف.

من جانبه اشار مدير عام المؤسسة الاقتصادية اليمنية منطقة الحديدة محمد عبدالجبار المعلمي في تصريح لـ «الثورة» إلى أن المؤسسة خصصت ثلاثة مراكز بيع ثابتة للحوم هي شارع اروى وشارع موسى والسلخانة فيما حددت دوار جولة الساعة مركزاً متحركاً.

منوها إلى أن المؤسسة بهذه الأسعار المخفضة لتلبية احتياجات قطاعات واسعة من المجتمع في شهر رمضان المبارك من هذه المواد الغذائية الأساسية .

تصدير ٢١ ألف طن من المنتجات الوطنية بوادي حضرموت

■ ،، سيئون/سبأ

بلغ إجمالي صادرات الفصل الأول من المنتجات المحلية لمكتب الصناعة والتجارة بوادي حضرموت والصحراء ٢١ ألفاً و٨٩٠ طناً بمبلغ ٥٧٩ مليوناً و٧٣٤ ألف ريال.

وأوضح مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بوادي حضرموت والصحراء كرامه رجب بارفيد لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المنتجات الصادرة عبر منافذ الوديعة وشحن ومطار سيئون الدولي إلى عمان والإمارات والسعودية وماليزيا والكويت وسنغافورة واندونيسيا وشمال السودان وجمهورية بنين، شملت العسل والبصل والقمح والحنا والسدر وزيت السمسم والحبة السوداء والتونة.

ولفت إلى أن إجمالي عدد المقيدين في السجل التجاري منذ صدور القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٢م، بلغ ٣ آلآف و٤٨٦ سجلا حسب استمارة حركة القيد والتجديد، فيما بلغ عدد الأسماء التجارية المسجلة المرفوعة للوزارة لنفس الفترة ١١٤ اسما تجاريا المصادقة عليها حسب شهادة القيد ٨٩ اسما تجاريا والبعض الآخر من سنوات سابقة، مبينا أن إجمالي الشهادات التي قام بتعميدها مكتب الصناعة والتجارة لنفس الفترة ٧٤٨ شهادة.

وأشار إلى أن عدد المجددين من الوكالات الأجنبية خلال يناير حتى يونيو الماضي ٧ وكالات، مؤكدا أن مفتشي الرقابة قاموا بضبط ١٧ مخالفة تمثل في انتهاء صلاحية بعض المواد وتقليد علامة تجارية وأن ١٥ مخالفا تعهدوا بعدم التكرار، فيما تم إحالة اثنين إلى النيابة العامة وتم إتلاف المواد منتهية الصلاحية.

بتكلفة ٨,٩مليون جنيه استرليني

برنامج بريطاني لتحسين ممارسة الأعمال ومساعدة القطاع الخاص اليمني على رفع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة

..كشفت وثيقة بريطانية أن وزارة التنمية الدولية «DFID» في المملكة المتحدة اعتمدت قبل اكثر من ثلاثة اعوام تمويل برنامج إلى مؤسسة التمويل الدولية في اليمن لتحسين بيئة الأعمال بهدف تحفيز نمو القطاع الخاص والدفع قدماً في إحداث خفض مستدام في معدلات الفقر.

وبينت الوثيقة أن حجم التمويل المعتمد من حكومة المملكة المتحدة آنذاك بلغ ٨,٩٢٣,٠٠٠ جنيه إسترليني لكن التحديث الذي بينته الوثيقة خلال العام الجاري ٢٠١٢م اظهر أن الجزء الاكبر من المشروع لم ينفذ خصوصا للفترة الممتدة بين ٢٠١٠-٢٠١٢م،وهناك مساع حثيثة لعودة استكمال هذا البرنامج وتعزيز اهدافه بشكل كبير خلال هذا العام.

وحسب الوثيقة فإن المملكة المتحدة ترى أن خلق نمو غير نفطي في اليمن يعد أمراً هاماً للغاية لوقف التدهور الاقتصادي وعكس اتجاهه وتوليد فرص عمل كافية لوقف انزلاق البلد نحو مزيد من الفقر وإمكانية ازدياد حالة من عدم الاستقرار المصحوب بالعنف.

وحددت الوثيقة مجموعة عوامل طويلة الأجل تحد من نمو القطاع الخاص في اليمن حيث يظهر مسح "مؤشر ممارسة الأعمال" الذي نفذه البنك الدولي مع مؤسسة التمويل الدولية أن اليمن بالذات تحتل مرتبة ضعيفة فيما يتعلق بالحصول على القروض (المرتبة ١٥٢ من بين ١٨٣ دولة) وكذلك بخصوص مؤشر الأعباء الضريبية وتكلفة إدارة مدفوعات الضرائب (المرتبة ١٤٦ من ١٨٣) كما تحتل المرتبة ١٣٢ من بين ١٨٣ فيما يتعلق بحماية المستثمرين. وإجمالا فقد جاءت اليمن في المرتبة ١٠٥ من بين ١٨٣ دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال .

تقرير /أحمد الطيار

الاحتياجات

تمثل اليمن أولوية متعاظمة للمملكة المتحدة وتعد اليمن من أشد البلدان فقراً على مستوى منطقة الشرق الأوسط وتعاني من تحديات متعددة تشمل النمو السكاني المرتفع وتدهور في الإمكانيات الاقتصادية وتوترات ونزاعات سياسية وضعف في الحاكمية. وتعتمد الإيرادات المالية اعتماداً كبيراً على قطاع النفط الذي يساهم بثلثي إيرادات الدولة ويتوقع أن تنضب احتياطات النفط في اليمن خلال ٨ -١٠ سنوات. ويعني اعتماد الحكومة اليمنية على الإيرادات النفطية عدم وجود بديل متوسط الأجل لتوفير الإيرادات المالية اللازمة لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين.

تصميم

وصمم هذا المشروع لمساعدة القطاع الخاص على النمو ولخلق فرص عمل من خلال التركيز على إزالة معوقات ممارسة الأعمال وتسهيل النمو في قطاعات رئيسية واعدة. وهذا المشروع يتسق مع خطة الحكومة اليمنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من الفقر والتي تشدد على أهمية الحد من الاعتماد على النفط وإحداث نمو في القطاعات الواعدة.

وهذا البرنامج يرمي إلى زيادة نمو القطاع الخاص بالعمل على مجموعة من التحديات الرئيسية يأتي على رأس أولوياتها تحسين بيئة الأعمال وخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك مشاريع النساء وسيتم هذا من خلال مساعدة الحكومة اليمنية على تطبيق إصلاحات تشريعية هامة وتبسيط إجراءات النظام الضريبي وسهولة التسجيل للنشاط التجاري والعمل على إصدار قوانين جديدة متعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة.

كما يستهدف البرنامج تحسين عملية الحصول على التمويل من خلال تعزيز قدرة القطاع المصرفي اليمني من خلال مساعدته على تطوير منتجات إقراض جديدة وزيادة مستوى الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل عل إصدار قانون جديد للإيجار والتوسعة في ناشط التمويل الأصغر في اليمن والعمل على تطوير نظام الحوكمة والإدارة في البنوك.

ويضع البرنامج إصلاح ودعم إدارة وتنفيذ المشاريع الصغيرة ضمن اهتماماته الرئيسية من خلال تنفيذ برامج تدريبية محدده Business Edge تركز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي تنفذها النساء الرائدات في مجال الأعمال.

كما يهتم بالمحافظة على الاستدامة البيئية والاجتماعية من خلال العمل على سبيل المثال، مع السكان المحليين ومع الحكومة اليمنية لضمان انتفاع السكان المحليين من مردودات مشاريع التعدين في مناطقهم وتحسين الاستدامة البيئية لمثل هذه المشاريع.

ومن حيث المنفذين للمشروع بينت الوثيقة أن مؤسسة التمويل الدولية ستقوم بتنفيذ هذا المشروع ولا يوجد مانحون آخرون.

ويتوقع أن يحقق المشروع نتائج عدة تتمثل النتيجة المتوخاة من هذا المشروع في إحداث تحسن على بيئة الأعمال في اليمن ولاسيما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وللمشاريع التي تنفذها النساء.

كما يأمل المشروع تحقيق مخرجات مرسومة في خطته التي تُعزى إلى الدعم المقدم من الحكومة البريطانية وتتمثل في زيادة إمكانية الحصول على التمويل لاسيما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وللنساء ،وتنفيذ إصلاحات لتحسن البيئة المواتية لممارسة الأعمال بالإضافة إلى تحسين القدرة المالية للحكومة لتقديم خدمات البنية التحتية اللازمة من خلال صناديق شراكة القطاع العام والخاص PPP ،وتحسين مستوى التنافسية للشركات الأهلية.

ولتحديد ما إذا كانت النتائج المرسومة قد تحققت سترفع مؤسسة التمويل الدولية تقارير سنوية مفصلة تقيم فيها بالسرد وبالأرقام مستوى الإنجاز وستقوم وزارة التنمية الدولية بمتابعة التقدم في العمل على ضوء المؤشرات المتفق عليها في إطار العمل المنطقي للمشروع كما سيتم تقييم نتائج المشروع بصورة رسمية في إطار المراجعة السنوية.

آلية لضمان توريد الزكاة للدولة بإب

■ إب/سبأ

ناقش اجتماع موسع عقد بمحافظة إب أمس برئاسة المحافظ أحمد عبدالله الحجري وضم تجار المحافظة دور التجار في تحقيق ودعم الأمن والاستقرار وتسديد الزكاة لخزينة الدولة بشكل طوعي وباسناد رسمية ومنع حالات الرشوة والتلاعب أو المفاوضة من خلال آلية تطبقها الغرفة التجارية وتلتزم بها السلطة المحلية.

وأقر الاجتماع تشكيل لجنة من التجار لتحديد آلية مناسبة مع الغرفة التجارية للإسراع في دفع المبالغ المكفولة للدولة.

وأكد الحجري على أهمية التنسيق والتعاون وعدم التلاعب في حقوق خصها الله وتمثل صلب العبادة والأمانة .. معتبراً مبادرة التجار واستعدادهم لدفع المبالغ ومنع حالات الرشوة خطوة طيبة وبادرة حسنة.

من جانبهم ثمن التجار تعاون السلطة المحلية وتجاوبها مع التجار لتسهيل دفع الزكاة .